

## اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية

### مقدمة

ظهر في السنوات القليلة الماضية - في فترة تزيد قليلا على ٢٥ سنة (ابتداء من عام ١٩٨٥م إلى اليوم) - عدد كبير من الدراسات، والأبحاث العلمية، والمقالات حول دور وأهمية المعرفة، والعلم، والتعلم في الاقتصاد، أو ما يسمى: "اقتصاد المعرفة"، بكل اللغات، وخاصة باللغتين الإنجليزية تحت عنوان: "*knowledge economy*" والفرنسية تحت عنوان: "*économie de la connaissance*". وهذا نتيجة للتطورات الهائلة التي حصلت في مجال انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. وظهرت نتيجة لذلك مفاهيم ومصطلحات جديدة في عالم الاقتصاد مثل: الاقتصاد الرقمي، والتجارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية، والفائض المعرفي، والقيمة المضافة للمعرفة، ومجتمع المعلومات، واقتصاد المعرفة. وتركز هذه المصطلحات على دور وأهمية المعرفة وعلى رأس المال البشري في تنمية المجتمعات المعاصرة.

يعتبر بعض الاقتصاديين المعاصرين المعرفة عنصرا مهما، أو أهم عنصر من عناصر الإنتاج. وأصبح ما يسمى باقتصاد المعرفة يُعد فرعا من فروع العلوم الاقتصادية، مثله مثل الاقتصاد الزراعي، أو الاقتصاد الصناعي، إلا أنه يقوم على فهم أكثر عمقا لدور المعرفة ولرأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، بدلا من الاعتماد على الزراعة أو الصناعة. ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي كله يتجه أكثر فأكثر نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على استخدام تكنولوجيا المعلومات. والأسئلة الهامة التي تطرح نفسها هنا هي:

١- ما هو اقتصاد المعرفة؟

٢- وما هي ملامحه وسماته؟

٣- وما هي أهميته؟

- ٤- وما هي حدوده ومخاطره وأخلاقياته؟  
 ٥- وكيف يمكن قياسه؟  
 ٦- وما وضع الدول الإسلامية تجاهه؟  
 ٧- وما مدى إمكانية استفادة الدول الإسلامية من الفرص التي يقدمها؟  
 ٨- وما هي آليات التحول إليه إن كان هنالك داع لذلك؟

ولكن قبل هذا كله، نتساءل أولاً عن علاقة الإسلام بالمعرفة، وعن دور العلم والمعرفة في قيام الحضارة الإسلامية، وعن أسباب تخلف المسلمين اليوم.

### علاقة الإسلام بالمعرفة

جاء الإسلام منذ ما يقرب من خمسة عشر قرناً بأول أمر للإنسان بأن يقرأ، وكرّر الأمر مرتين في الآيات الثلاثة الأولى التي نزلت، للتأكيد على أهمية وألوية التعلم قبل العمل، فقال الله (ﷻ): ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (سورة القلم: ١-٣). فهذه هي أول آيات نزلت من القرآن الكريم، ثلاث آيات قصيرات تحدثت عن الرب مرتين، وعن الإنسان مرتين، وعن الخلق مرتين، وعن القراءة مرتين. كما تحدثت أيضاً عن القلم، وعن التعليم، وعن التعلم. وأمرت أول ما أمرت بالقراءة، لأن القراءة هي مفتاح العلم، والعلم هو مفتاح الحضارة والتقدم كما أشار إلى ذلك القرضاوي (موقع انترنت). فلم يطلب الله (ﷻ) من الإنسان أن يصل أو يصوم أو يفعل شيئاً قبل أن يطلب منه القراءة التي هي أساس العلم والعمل الفعال. فمما لا شك فيه أن العلم له المكانة العالية في الإسلام التي لا تدانيها مكانة. وقد جاء في القرآن الكريم آيات أخرى كثيرة تؤكد على أهمية العلم، وتفرق بين العلم والجهل، وترفع من مقام العلماء، وتحط من مقام الذين لا يعلمون، والذين لا يعقلون، والذين لا يتفكرون. نذكر من هذه الآيات -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ٩).

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١).

كما أوضح رسول الله (ﷺ) مكانة العلم وفضيلة طلبه في عدة أحاديث نبوية، منها حديث يشجع كل من يقرأه بتدبر على المسارعة في طلب العلم، وإفناء العمر في سبيل تحصيله، فقال عليه الصلاة والسلام: "من سلك طريقاً يطلب فيه علماً، سلك الله تعالى له به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإنه يستغفر للعالم من في السماوات والأرض، حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر" (رواه البخاري).

وقال الصحابي الجليل معاذ بن جبل (رضي الله عنه): "تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومدارسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة، وهو الأنيس في الوحدة، والصاحب في الخلوة" (أخرجه أبو نعيم الأصفهاني في الحلية ٢٣٩/١).

### دور العلم والمعرفة في الحضارة الإسلامية

عندما التزم المسلمون الأوائل بتعاليم الإسلام، وتعلموا العلوم، وعلموها ونشروها، وعملوا بها، أصبحوا سادة العالم، في وقت كان بقية العالم يعيش في ما يسمى بعصور الظلام (Dark-Ages). وحقق المسلمون في فترة وجيزة مستويات عالية من التقدم، والرفاهية، والتنمية، والرخاء، والحضارة، لم تحصل في العالم من قبل، حتى ألف بعضهم كتاباً بعنوان: "المعجزة العربية" (*Le miracle arabe*) (Vintéjoux, 1950). ودام هذا التقدم الحضاري طيلة قرون، حتى بلغ قمته في الأندلس (إسبانيا حالياً). وساهمت العلوم العملية في العصور الإسلامية في تقدم المعرفة، ومن ثم أخذها علماء الغرب فدرسوها في فترة ما يسمى بعهد التنوير (Era of Enlightenment) وعصر النهضة (Era of Renaissance)، واستفادوا منها في كثير من مباحثهم واكتشافاتهم التي أصبحت من معجزات العلم في عصرنا الحاضر.

### سبب انحطاط المسلمين وتقدم غيرهم

ولكن المسلمين - للأسف الشديد - زهدوا في العلم بعد ذلك، لأسباب داخلية مثل: التنافس على الملك، وفساد الزعماء، والتقاتل فيما بينهم. وأخرى خارجية مثل: هجمات الصليبيين، والتتار، والمغول، والأوروبيين على العالم الإسلامي وإخضاعه للجهل والفقر والمرض، وفساد الأخلاق، الأمر الذي أدى من جهة إلى تأخر المسلمين وتقدم غيرهم كما كتب أرسلان (١٩٣٩). ومن جهة أخرى خسر العالم ككل الكثير بسبب انحطاط المسلمين كما أشار إلى ذلك الندوي (١٩٧٨). أما في بقية أنحاء العالم، فقد أحرز العلماء تقدماً مادياً منقطع النظير لبلدانهم، فاخترعوا الآلات والأجهزة التكنولوجية والإلكترونية التي دفعت بعجلة التنمية إلى مستويات جد عالية، حتى أصبح بعضهم يكتب عن ما يسمى باقتصاد المعرفة القائم على الاستخدام الفعال لهذه الوسائل المفيدة والناجحة عن العلم والمعرفة.

### أول الكتابات الغربية عن اقتصاد المعرفة

ربما يكون مارك بورات (Porat, 1977) هو أول من كتب من الغربيين عن اقتصاد المعرفة حين كتب عن اقتصاد المعلومات تعريفاً وقياساً. تبعه بعد ذلك رومر (Romer, 1990, 1986) الذي ناقش النظريات النيوكلاسيكية التي تعتبر الطبيعة، ورأس المال، والعمل، والتنظيم هي أهم عناصر الإنتاج، ويبيّن أن في الوقت الراهن أصبح هناك عنصر آخر يكتسي أهمية أكبر في زيادة الناتج المحلي لكثير من الدول المتقدمة، ويتمثل هذا العنصر في مدى انتشار المعرفة ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا، فراح يقترح ما يسمى باقتصاد المعرفة الذي يقوم أساساً على المعرفة كأهم عنصر إنتاج.

ويلاحظ من خلال ما تم حصره من مراجع حول الموضوع لهذا البحث، أنه ما عدا كتاب بورات (Porat) الذي كتبه عام ١٩٧٧م، جميع الكتابات التالية كانت بعد عام ١٩٨٥م حيث توالى الكتابات حول هذا الموضوع ومشتقاته (اقتصاديات الاتصالات، والتكنولوجيا، والتعليم، والتدريب، والإنترنت، الخ.) وكان معظمها في التسعينيات من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يجعل الموضوع حديثاً وحديماً ولا يزال في بداية مشواره.

## مفهوم اقتصاد المعرفة

هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ويلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دوراً كبيراً في إيجاد وتطوير الثروة. ويعتبر اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية. ويقوم أساساً على التطورات الهائلة التي حصلت في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة ( *New Information and Communication Technologies* )، والتي تتجاوز في حجمها ونوعيتها وآثارها ما سبق أن أنجزته البشرية من اختراعات وإبداعات وابتكارات في هذا المجال طوال تاريخها.

## الجديد في اقتصاد المعرفة

ومفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن خلق الله (ﷻ) أبا البشرية آدم (ﷺ) وعلمه الأسماء كلها (أي العلوم كلها) قبل أن ينزله إلى الأرض فينساها، ليحاول هو وأبناؤه وأحفاده اكتشافها من جديد، بقدر محاولة تعلمهم لها وحاجتهم إليها. فمرت البشرية منذ ذلك الوقت بمراحل شتى، وصلت فيها البشرية إلى درجات عالية من العلم والحضارة، كما كان عليه الحال في حضارة ما بين النهرين، والحضارة المصرية القديمة، والحضارة الهندية، والحضارة الصينية، والحضارة الإغريقية، والحضارة الإسلامية. كما مرت البشرية أيضاً بمراحل حلكة، شديدة الجهل والتخلف، كما كان عليه الحال في شبه الجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام، وكما كانت عليه أوروبا في ما يسمى "بعصور الظلام" (The Dark-Ages).

أما جديد اليوم فهو حجم تأثير العلم والمعرفة على الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية، وعلى نمط حياة الإنسان عموماً، وذلك بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، وتمثل بثورة العلوم والتكنولوجيا فائقة التطور في المجالات الإلكترونية، والنوية، والفيزيائية، والبيولوجية، والفضائية، حيث تغيرت طبيعة الاقتصاد في عصر العولمة ليصبح اقتصاداً معرفياً.

## موقع الإنسان من اقتصاد المعرفة

ثم إن الإنسان - كما أشار محمد حسن عبدالعزيز (٢٠٠٥) - هو صانع تقدمه أو تأخره، ومن ثم يجب النظر إليه على أنه عنصر أساسي في التنمية الدائمة، فهو أدواتها، وهو هدفها في الوقت نفسه. وتنميته ليست مجرد تنمية تكنولوجية فحسب، بل تنمية في المجالات الإنسانية المختلفة: الاجتماعية، والثقافية، والفنية، والأخلاقية... وتعتمد ثروة الأمم على قيمة ما تملكه من الثروة البشرية ذات القدرات العالية في تحصيل العلم واستخدام التكنولوجيا بل في الإبداع فيهما.

## حدود اقتصاد المعرفة

لا يحمل اقتصاد المعرفة - بالضرورة وبصفة شبه آلية - تنمية شاملة للدول المتخلفة اقتصادياً بالمعايير السائدة اليوم، بمجرد اقتناء آخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتميز عن التكنولوجيا "التقليدية" بأنها تُهجر بسرعة لصالح ما هو أكثر منها تقدماً، وأنها تدخل ليس فقط في إنتاج السلع، بل في المعارف وبخاصة في التربية. وبالتالي فإن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد تساهم في تنمية رأس المال البشري، وفي اندماج البلاد في الأسواق الدولية، بشرط أن ينظر إلى نشرها على أساس أنها عملية تكاملية مع التغيرات في طرق التفكير والتنظيم والتعامل، وفي تنمية كفاءات الأفراد بشكل متواز مع التحولات التي تطرأ في هياكل الإنتاج. وهذا يعني أن السياسة الاقتصادية التي تعي دور المعرفة لا تقتصر فقط على نقل آخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل تعتمد ضرورة قبل ذلك على الهياكل الأساسية، وخاصة على الاستثمارات في رأس المال البشري وفي الابتكار المنظم.

## الاقتصاد المعرفي لا يعني بالضرورة التقليد الأعمى للنموذج السائد

إن تقديم الاقتصاد المعرفي بأنه عهد جديد للاقتصاد العالمي يدفع - للأسف الشديد - عدداً غير قليل من الاقتصاديين، ورجال الأعمال، والمنظمات الدولية إلى طرح المسألة على شكل تكيف مع النموذج السائد - أي النموذج الأمريكي - الذي لا يمكن تجنبه، بعبارة أخرى، ليس أمام العالم إلا سبيلين: إما مجاراة النموذج الأمريكي في كل شيء، وإما التأخر

والقعود. بيد أن حالة الدول الاسكندنافية، التي توجد على رأس قائمة الدول التي يرتكز اقتصادها على المعرفة، تبين أن التكيّف مع الاقتصاد المعرفي يُبقي المجال للخصوصيات الحضارية، والثقافية، والأخلاقية، والاجتماعية، ولا يتطلب بالتالي حتماً الأخذ بالطرق التنظيمية والمؤسسية الأمريكية، خصوصاً وأن النمو في الولايات المتحدة الأمريكية قد ترافق معه تزايد ملحوظ في التوزيع غير العادل للثروة، بينما ترافقت التنمية الاقتصادية في الدول الاسكندنافية بتوزيع أحسن للثروة.

### مخاطر وأخلاقيات اقتصاد المعرفة

إن اقتصاد المعرفة مثله مثل أي وسيلة سلاح ذو حدين، يمكن استعماله في الخير أو في الشر. فمثلاً هناك دول تموت شعوبها جوعاً وهي تلهث وراء التسلح وصناعة الأسلحة ذات الدمار الشامل، وهناك دول فقيرة لا تملك موارد طبيعية كافية ولكنها تستعمل العلوم والمعرفة للنهوض باقتصاديات شعوبها. فاقتصاد المعرفة إذا لم يؤطر بنوع من القيم الدينية والأخلاقية قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباه. يشير بهاء الدين (٢٠٠٣) إلى ما يسميه مثلث الرعب الجديد والذي يتمثل في الهندسة الوراثية، والتكنولوجيا فائقة الصغر، والإنسان الآلي، وهذه المنظومة – كما يقول – تمثل طاقات هائلة للبناء والتقدم، وتشكل في نفس الوقت أدوات وأسلحة الدمار الشامل. وكما أشار محمد حسن عبدالعزيز (٢٠٠٥) فإن الانفجار المعرفي أثر على ثقافات بعض الشعوب وأفقدتها هويتها في بعض الأحيان بسبب سيطرة التكنولوجيا، ومن ثم ظهر التحلل الأخلاقي، والتفكك الأسري، والتمرد، والعنف، والجريمة، الخ.. وتأثير العولمة بكل أدواتها التكنولوجية على الشعوب الأقل تقدماً ونمواً بالغ الخطورة، إذ يضاف إلى مخاطرها التي تعاني منها الشعوب المتقدمة آثار أخرى تتمثل في كل صور التدخل في شؤونها والسيطرة على قراراتها بعيداً عن الحق والعدل. هذا بالإضافة إلى النتائج الضارة التي تسبب فيها هذا الاتجاه من سوء توزيع للدخل والثروة، واتساع للفجوة بين الأغنياء والفقراء، واختلالات في الطبيعة، وتلوث في البيئة، وغير ذلك من الآثار السيئة التي نتجت عن سوء استعمال وسائل المعرفة دون النظر إلى القيم الدينية أو الأخلاقية، فظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس كما قال الله (ﷻ) في القرآن الكريم في سورة الروم: ٤١.

## قياس اقتصاد المعرفة

ليس من السهل قياس المعرفة نتيجة لبعض مكوناتها غير المحسوسة، ونتيجة لاختلاف العلماء بشأن تعريفها، ولكن يحاول الاقتصاديون تقريب قياسها باستخدام منهجية البنك الدولي (World Bank) المعروفة بمنهجية قياس المعرفة: KAM (Knowledge Assessment Methodology) من خلال مؤشرات عليها، وذلك لأنه يمكن استخدامها عن طريق الإنترنت، بالدخول على موقع البنك الدولي ([www.worldbank.org/kam](http://www.worldbank.org/kam))، ولسهولة استعمالها لكونها برنامجا تفاعليا. وهذه المنهجية مُعدّة خصيصا لمساعدة الدول عامة، لتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها عند التحول إلى اقتصاد المعرفة. وتضم منهجية قياس المعرفة ثلاثة وثمانين (٨٣) مؤشرا مقسمة على أربعة (٤) ركائز لقياس أداء مائة وأربعين (١٤٠) دولة من دول العالم في مجال اقتصاد المعرفة، بمقياس يمتد من درجة الصفر (٠) إلى درجة العشرة (١٠)، بحيث كلما اقترب المؤشر من عشرة (١٠)، كان ذلك دليلا على مستوى أرفع من اقتصاد المعرفة، والعكس صحيح.

## ركائز اقتصاد المعرفة

وركائز اقتصاد المعرفة الأربعة هي كالتالي:

ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي ( Economic Incentive and Institutional Regime).

ركيزة التعليم (Education).

ركيزة الابتكار (Innovation).

ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ( Information and Communication Technology).

وتحت كل ركيزة من هذه الركائز، تأتي مؤشرات أخرى ضمنية، تقاس أيضا من درجة الصفر (٠) إلى درجة العشرة (١٠).

وهناك ست (٦) حالات لعرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات وهي كالتالي:



**بطاقة النتائج الأساسية (Basic Scorecard):** وتستعمل أربعة عشر (١٤) متغيرا كمقاييس تقريبية لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة بناء على الركائز المذكورة أعلاه، ولاحتماب مؤشري المعرفة (KI: Knowledge Index) واقتصاد المعرفة (KEI: Knowledge Economy Index).

**بطاقة النتائج العادية (Custom Scorecard):** وتسمح باختيار أي من المتغيرات الثلاثة والثمانين (٨٣) ومقارنة ما لا يزيد على ثلاث (٣) دول في آن واحد، باستخدام بيانات أحدث سنة متوفرة.

مؤشرا المعرفة (KI) واقتصاد المعرفة (KEI): وتعطي ملخصا عن المؤشرات الأخرى. **مقارنة زمنية (Overtime-Comparison):** وتظهر تطور الدول من عام ١٩٩٥م إلى أحدث سنة متوفرة.

**مقارنة بين الدول (Cross-Country Comparison):** وتسمح باستعمال الرسوم البيانية لمقارنة مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة، ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة.

**خارطة العالم (World Map):** وتظهر خارطة العالم مرمزة (coded) بالألوان عن وضع الدول واستعدادها بالنسبة لاقتصاد المعرفة من ١٩٩٥م إلى أحدث سنة.

### وضع الدول الإسلامية من اقتصاد المعرفة

تحتل ماليزيا الترتيب رقم (١) بين الدول الإسلامية والترتيب رقم (٤٠) بين دول العالم. وهي تتصدر الدول الإسلامية بمؤشر اقتصاد معرفة وقدره ٦,٢٣ من ١٠، أي لا يزيد إلا قليلا على المتوسط (٥ من ١٠). واستطاعت ماليزيا أن ترفع من ترتيبها بثلاث عشرة (١٣) مرتبة من ترتيبها السابق الثالث والخمسين (٥٣) عام ١٩٩٥م إلى ترتيبها الأربعين (٤٠) عام ٢٠٠٧م، وهذا ما يدل دلالة واضحة على أن ماليزيا قد بذلت جهودا جبارة في هذا المضمار، جعلها تتخطى بعض الدول الأخرى التي كانت تسبقها من قبل، وإن كان المستوى الذي وصلت إليه ما زال ضعيفا (فوق المتوسط بقليل).

وتأتي بعد ماليزيا كل من دولة قطر، ودولة الكويت اللتين تحتلان الترتيب الثاني (٢) والثالث (٣) بين الدول الإسلامية والترتيب الثاني والأربعين (٤٢) والسادس والأربعين (٤٦) بين دول العالم على التوالي عام ٢٠٠٧م، واللتين تقدمتا بثمان (٨) وخمس (٥) مراتب على التوالي عن ترتيبهما عام ١٩٩٥م.

ثم تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب الرابع (٤) إسلامياً والتاسع والأربعين (٤٩) دولياً بمؤشر اقتصاد معرفة ٥,٧٨ من ١٠، وفاقدة لتسع (٩) مراتب دولياً، حيث كانت تحتل الترتيب الأربعين (٤٠) عام ١٩٩٥م. وهذا ليس معناه أن دولة الإمارات قصرت في هذا الجانب في السنوات الأخيرة، وإنما يدل على أن بعض الدول الأخرى مثل ماليزيا قد بذلت جهوداً أكبر، فسبقتها في الترتيب الدولي.

تحتل البحرين الترتيب الخامس (٥) بين الدول الإسلامية والترتيب الثاني والخمسين (٥٢) بين دول العالم بمؤشر اقتصاد معرفة وقدره ٥,٥٨ من ١٠. والأمر اللافت للانتباه هنا، هو أن البحرين فقدت ترتيبها السابق الرابع والثلاثين (٣٤) الذي كانت تحتله عام ١٩٩٥م ونزلت إلى الترتيب الثاني والخمسين (٥٢) وفاقدة بذلك ثماني عشرة (١٨) مرتبة. والتفسير الجزئي لهذه الملاحظة يكمن في أن عدد الدول التي كانت مدرجة في الترتيب عام ١٩٩٥م هي أقل من التي حسب على أساسها ترتيب ٢٠٠٧م أو بمعنى آخر، ربما أضيفت إلى القائمة عدة دول ذات مستوى معرفي أعلى، لم تكن مدرجة في السابق.

كما تحتل تركيا الترتيب السادس (٦) بين الدول الإسلامية، والترتيب الثالث والخمسين (٥٣) بين دول العالم، وذلك بمؤشر اقتصاد معرفة مقارب لمؤشر البحرين وقدره ٥,٥٦ من ١٠، مرتفعة بسبعة (٧) مراتب على ترتيبها السابق الذي كان ستين (٦٠) عام ١٩٩٥م.

تسعة (٩) دول فقط من بين الدول الإسلامية لها مؤشرات اقتصاد معرفة تساوي أو تزيد قليلاً على المتوسط ٥ من ١٠. أما بقية الدول الإسلامية فكلها تأتي تحت هذا المستوى. بل إن أغلبها في مؤخرة الدول بمؤشرات اقتصاد معرفة لا تزيد على ٣ من ١٠. وهذا ما يؤكد فرضيتنا أن الفجوة المعرفية لدى الدول الإسلامية كبيرة، وكبيرة جداً بالمقارنة

بالدول الغربية والصناعية. الأمر الذي يستدعي من الدول الإسلامية أن تكشف الجهود وتتعاون فيما بينها للخروج من هذه الحالة في أقرب وقت، وإلا فإن الفجوة ستزيد وتعمق.

### وضع الدول العربية من اقتصاد المعرفة

وإذا نظرنا إلى الدول العربية فقط، نجد أن من بين سبع عشرة (١٧) دولة عربية تتوفر لديها معلومات عن مؤشرات اقتصاد المعرفة، سبع (٧) دول فقط تزيد مؤشرات اقتصاد المعرفة لديها قليلاً عن المتوسط (٥ من ١٠)، أما العشر (١٠) دول البقية فتقل مؤشرات عن المتوسط، خمس (٥) السبعة (٧) الأولى، هي دول خليجية مصدرة للنفط، ومع ذلك لا تزيد مؤشرات عن ٦,٢٠ من ١٠، الأمر الذي يترك لدينا انطباعاً سريعاً عن ضعف مؤشرات الاقتصاد المعرفي لدى الدول العربية، ويؤكد لنا أن الدول العربية بما فيها الغنية والمصدرة للنفط ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق مستوى متقدم من اقتصاد المعرفة، الأمر الذي يستدعي منها بذل مزيد من الجهود والاهتمام لتحقيق مستوى أعلى في المستقبل.

### مقترحات تتعلق ببعض آليات التحول إلى اقتصاد المعرفة

حتى تستطيع الدول الإسلامية التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتستفيد من نتائجه المؤدية إلى التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، عليها أن تواجه التحديات المختلفة المترتبة عليه لتقليص الفجوة المعرفية. فتولي اهتماماً أكبر بتعليم وتدريب الأجيال، وبتشجيع الإبداع والابتكار، وخاصة في التكنولوجيا الحديثة، وتوفير وسائل الاتصالات، خاصة وأن لدى بعضها، مثل الدول المصدرة للنفط، فوائض مالية كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السنوات الثلاث الأخيرة. ولمواجهة هذه التحديات وغيرها، على الدول الإسلامية أن تكون لها استراتيجيات لحفز الاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال وضع سياسات وآليات، مثل:

- الاهتمام بتزويد الأطفال منذ الصغر في التعلم والتربية، وتوفير الوسائل التعليمية والتربوية المناسبة لهم، لكون هذه المرحلة هي الأكثر تأثيراً في تعليم الفرد وإكسابه المعرفة والمهارات، كما أنها الأكثر تأثيراً في ترسيخ أسس المعرفة وإنتاجها وتوظيفها.
- إعادة النظر في استراتيجيات التعليم بكل فروعها (سياسة التعليم، وإعداد المعلمين، ومراجعة المناهج التعليمية) على أسس ترغب في اكتساب المعرفة وتوظيفها ونشرها.

- فتح مزيد من المدارس، والكليات المهنية، والجامعات، وتعميم التعليم، ومحو الأمية.
- توفير منح وجوائز تشجيعية للطلبة المتفوقين في كل المستويات.
- العمل على تطوير نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي بما ينسجم والتطور الذي حصل في عالم المعرفة والمعلوماتية.
- الاهتمام بالمستوى الأكاديمي لأعضاء هيئات التدريس، لاسيما في التخصصات العلمية والمعرفية.
- ربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بمتطلبات التنمية وسوق العمل.
- التقييم الدوري لمناهج وبرامج العلم والتكنولوجيا في جميع أنواع ومراحل التعليم والتدريب.
- توجيه اهتمام خاص بالدراسات العليا في المجالات العلمية التطبيقية.
- دعم الحكومات لعملية نشر المعرفة بين أفراد المجتمع وتقليل الضرائب والرسوم على السلع المعرفية.
- تهيئة البيئة الصالحة للتعامل مع الاقتصاد المعرفي من خلال تكوين قطاعات اقتصادية قادرة على التعامل مع هذا الاقتصاد الحديث.
- تطوير الأنظمة الإدارية والمالية التي تحكم عمل الهيئات العلمية والبحثية.
- القيام بنشر وتعميم الحكومة الالكترونية على مستوى الأقطار العربية والإسلامية.
- توفير البيئات المناسبة لاستقطاب الكفاءات العلمية عالية التأهيل.
- العمل على زيادة أعداد العاملين في البحث والتطوير مع مراعاة التوازن بين فئاتهم.
- العمل على تكوين وتدعيم القدرات الوطنية في مجالات التصميم والتطوير الهندسي.
- تبنى آليات فاعلة لتوثيق العلاقات بين الهيئات العلمية البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية..

### خاتمة

هناك إشارات كثيرة تدل على أن جميع دول العالم بما فيها الدول الإسلامية بدأت تهتم بمجال المعرفة والتعليم. ومن بين الدول الإسلامية نجد دول مجلس التعاون الخليجي خاصة، تعير اهتماما أكبر بالتقنيات الرقمية، وبوسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، وبالإنترنيت، وغير ذلك من مظاهر التقنية الحديثة، نتيجة للزيادة الكبيرة في ارتفاع أسعار

النفط الذي يمثل أهم مصدر للدخل القومي فيها. ولكن وكما أشار بوحليقة (١٤٢٨) فإن اهتمام الدول الإسلامية بالتقنيات الرقمية المرتكزة على المعالجات لم يتجاوز، في حقيقة الأمر، الاستخدام حتى الآن، رغم مرور ثلاثة عقود على اختراع المعالج. وهذا أمر مقلق بالفعل. فهل يكون نصيب هذه الدول من تقنيات صناعة المعلوماتية مماثل لنصيبها من تقنيات الصناعة التقليدية؟! ثم إن القفز بالاقتصاد من الاعتماد على بيع المواد الخام إلى الارتكاز إلى المعرفة يتطلب ليس مجرد رؤية بل تتطلب ثباتاً وهدلاً لفترة قد تمتد لعقود عدة لتحقيق الرؤية.

إن مستويات الدول الإسلامية تجاه اقتصاد المعرفة غير متجانسة. فنصف الدول الإسلامية تقريباً تأتي في مصاف الدول التي لها مستوى متوسط من اقتصاد المعرفة. والنصف الآخر في مصاف الدول التي لها مستوى ضعيف جداً. لذا نجد بعضها مثل ماليزيا وقطر تعدت مستوى المتوسط بقليل حيث وصل مؤشر اقتصاد المعرفة لديهما مستوى ٦,٢٣ و٦,١٧ من ١٠ تبعاً. بينما نجد بلدانا إسلامية أخرى مثل السودان، واليمن، وبنغلاديش، حيث لا يزيد مستوى اقتصاد المعرفة لديها عن ١,٤ من ١٠. وهذا ما يؤكد عمق الفجوة المعرفية للدول الإسلامية. وهنا يأتي دور التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية في الأخذ بآليات التحول إلى اقتصاد المعرفة إذا أرادت أن تتقارب لديها مستويات التجانس المعرفي، وتحقق مستويات أعلى من التنمية المستدامة لشعوبها.

### المراجع العربية

بالإضافة إلى القرآن الكريم

أرسلان، شكيب (١٩٣٩) لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

الأصفهاني، أبو نعيم (١٩٨٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت

البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧) صحيح البخاري، دار ابن كثير اليمامة.

بهاء الدين، حسين (٢٠٠٣) مفترق الطرق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

بوحليقة، إحسان علي (١٤٢٨) التخطيط الإستراتيجي واقتصاديات تقنية المعلومات، اللقاء

السنوي الأول لمدراء تقنية المعلومات في القطاعات الحكومية، ٢٠١١/١١/٢٨ هـ

عبدالعزیز، محمد حسن (٢٠٠٥) اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين، في المؤسسات التعليمية في جمهورية مصر العربية، الواقع والتحديات واستشراف المستقبل، دار العلوم، القاهرة.

الغزالي، عبد الحميد (١٩٩٤) الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

المقرضاي، يوسف (انترنت) <http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp?>

المهدي، عمر مهديوي عبيد (٢٠٠٥) "الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد ٢٥، نوفمبر ٢٠٠٥

الندوي، أبو الحسن (١٩٧٨) ماذا خسّر العالم بانحطاط المسلمين، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، الكويت.

#### المراجع الأجنبية

**Porat M.** (1977) *The Information Economy: Definition and Measurement*. Washington : US Dept. of Commerce Office of Telecommunications.

**Romer, P.** (1986) "Increasing Returns and Long-Run Growth", *The Journal of Political Economy*, Vol. 94, No. 5 (Oct., 1986), pp. 1002-1037

**Romer, P.** (1990) " The Problem of Development: A Conference of the Institute for the Study of Free Enterprise Systems" *The Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5, Part 2: (Oct., 1990), pp. S71-S102

**Vintéjoux M.** (1950) *Le miracle arabe*, Editions Charlot, Paris.

د. عبدالقادر حسين شاشي

الأربعاء في ١٤/١/١٤٢٩هـ

٢٣/١/٢٠٠٨م